التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي

Political Development as Conceptual and Cognitive Input

طالب الدكتوراه/ زين العابدين دايلي[2،1]، الأستاذ/ نبيل كربيش[1]

[1]**جامعة جيجل، (الجزائر)**

[2]**المؤلف المراسل:** z.daili@univ-jijel. dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/27 تاريخ القبول للنشر: 2022/01/18 تاريخ النشر: 2022/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / علي زيتونة مسعود (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / عماد لبيد (جامعة سطيف 2)

ملخّص:

مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، أين واجهت دول العالم الثالث، خاصة منها المستقلّة حديثا، عجزا كبيرا عن اللحاق بركب التنمية؛ ومنه كان تبني هذه المقاربة التي ترتبط بمجموعة من القواعد والخصائص والمؤشّرات والنّسق القيمي والإيديولوجي للسّبب ذاته، استمدّت تفسيراتها النّظرية من عديد المداخل. تعاني التنمية السياسية من شبح الأزمات، التي إنْ وجدت تَحُول دون تطبيقها كمقاربة للنهوض بالمجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ التنمية السياسية؛ مداخل التنمية السياسية؛ مؤشرات التنمية السياسية؛ أزمات التنمية السياسية.

Abstract:

The modern concept of political development emerged after the Second World War, where the third world countries, especially the newly independent ones, faced a substantial deficit to keep pace with development; Therefore, the adoption of this approach is related to a set of rules, characteristics, indicators, and an ideological and value system. For the same reason it derived its theoretical explanations from many approaches. However, Political development suffers from the specter of crises,if any, it prevents its application as an approach to the advancement of society.

Key words: *Development; Political development; Political development inputs; Political development indicators; Political development crises.*

مقدّمة:

منذ القدم كانت مهام إشباع حاجيات السكان وتحقيق رفاهيّتهم ونمائهم الإجتماعي منوطةً بالدّولة، التي استمدّتْ مشروعيّة وجودها من فلسفة العقد الإجتماعي،الذي تتنازل بموجبه الشعوب عن مجموعة من الصلاحيات القياديّة لصالح فئة منهم، تتوفّر فيهم شروط موضوعيّة تؤهّلهم لتسير دفّة الدولة بمؤسّساتها وتحدّياتها. ولعلّ من أبرز التّحديات التي واجهتها آنذاك هي: مسألة التنمية وكيفية تحقيقها.

بمرور الوقت وتحديدا في منصف القرن الماضي، وبعد الحرب العالمية الثانية، كان العالم على موعد مع صراع جديد يتعلق بتصنيف الدول من حيث درجة التنمية وأشواطها المحرزة، وما زاد من حدة هذا الصراع هو ظهور ما يُسمّى بالحرب الباردة، التي تَصارَع بموجبها معسكران مختلفان إيديولوجيا، متوازنان في درجة القوّة هما: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، والمعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي سابقا، إضافة إلى مجموعة من دول العالم الثالث خاصة منها، حديثة الاستقلال التي كانت تعاني شللا تنمويا كبيرا بفعل مخلّفات الاستعمار ووطأته. هنا بدأ التفكير جليّا من قبل علماء الاجتماع السياسي في إيجاد آلية تُسرّع عمليات التنمية لدى هذه الدول، حتى تلحق بركب الدول المتطوّرة والمحقّقة لدرجة عالية من التنمية. ومنه ظهر مفهوم التنمية السياسية كمقاربة لتنمية دول العالم الثالث ـ عموما ـ وحديثة الاستقلال ـ خصوصا ـ.

وإشكالية هذه الورقة البحثيّة تتمحْور حول:

فيما تتمثّل التنميّة السياسية؟ وماهي دعائمها ومرتكزاتها المعرفية والمفاهيمية؟

وتندرج تحت هذه الإشكاليّة مجموعةٌ من التساؤلات الفرعيّة، من بينها:

-ما هو مفهوم التنمية السياسية؟

-فيما تتمثّل مرتكزات التنمية السياسية؟

-ماهي معيقات التنمية السياسية؟

قبل الإجابة عن فحوى ومضمون الإشكاليّة، تمّ اقتراح نصّ الفرض الرئيسي التالي: إصلاح المنظومة السياسية في دول العالم الثالث مرهون بمدى توفير وإضفاء مؤشّرات ومتطلّبات التنمية السياسية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة منهجيا على شقّيْن هما: المناهج والمقتربات، أمّا المناهج فغلب عليها المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع معلومات متعلّقة بمقاربة التنمية السياسية وتوصيفها وتحليلها، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي تمّ اعتماده من خلال تتبّع نشأة ومراحل تطوّر التنمية السياسية.

أمّا فيما يتعلّق بالمقتربات، فغلبْ عليها مقترب النخبة الذي يفترض تقسيم المجتمع إلى فئتين؛ فئة قليلة بيدها مقاليد الحكم باستطاعتها تبني مقاربة التنمية السياسية وتجسيدها، وفئة الأكثرية التي توّجه لها المقاربة في سبيل تنمية مجتمعاتها، ومقترب الثقافة السياسية القائم على افتراض جوهري يربط

الثقافة السياسية والسلوك السياسي. وفي النهاية، فالتنمية السياسيّة ما هي إلا سلوك تودّ دول العالم الثالث أنْ تسلكه، لتحقيق التنمية المنشودة والمرغوبة.

تهدف هذه الدراسة إلى إزالة اللّبس عن مفهوم التنمية السياسية وما يرتبط به من مفاهيم متعلّقة بكيفية نشأته وتطوره، وإبراز سماته وأهدافه، ناهيك عن تسليط الضوء على أهمّ مرتكزات ودعائم مقاربة التنمية السياسية، من خلال التطرّق إلى مداخلها المعرفيّة، وأهمّ متطلّبات ومؤشّرات هذه الأخيرة. إضافة إلى التطرّق لأهمّ الأزمات التي قد تَحُول دون تطبيقها داخل المجتمع، وبالتالي الفشل في تحقيق التنمية.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ولاختبار صحة الفرضية، تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

المبحث الأول:
التآصيل المفاهيمي للتنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الصعبة، وتكمن هذه الصعوبة في تحديد مفهوم إجرائي جامع لكل التعريفات، ولعلّ أبرز هذه الصعوبات ما تعلّق بارتباط التنمية السياسية بعديد المفاهيم الأخرى على غرار التحديث، التغير، التطور...، إضافة إلى ذلك فإنّ معظم التعاريف التي قدّمت جاءت في شكل تحليلات سياسية ذات طابع إيديولوجي، لا روئ علمية أكاديمية، ناهيك عن ارتباط هذا المفهوم بعديد الحقول العلمية الآخرى كعلم الاجتماع، السياسة المقارنة... (عباش، 2017، ص 13-14). يتناول هذا المبحث مفهوم التنمية السياسية كمطلب أوّل من خلاله يتمّ التّطرق إلى ظروف النشأة ومراحل التطور، بالإضافة إلى تعريف التنمية السياسية عند مفكري الغرب وعند باحثي العرب. وكمطلب ثانٍ إبراز الخصائص والأهداف التي تميّز مفهوم التنمية السياسية عن غيره من المفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية:

يعتمد التعريف بمصطلح التنمية السياسية على مجموعة من الاجتهادات عند الغرب والعرب من المفكرين على حدّ سواء، مثلّتْ هذه الأخيرة ذروة التفكير في هذا الموضوع، لكن قبل التطرّق لذلك وجب التعريج على السياقات التاريخية والمرحلية التي نشأ وترعرع فيها هذا المفهوم.

الفرع الأول: نشأة التنمية السياسية ومراحل تطورها

التنمية السياسية من المصطلحات الحديثة في العلوم السياسية، ظهر كمفهوم لأول مرة في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي نتيجة لافتقار مجتمعات العالم المتخلّف لقيم سياسية ثابتة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتبعاتها؛ إضافة إلى ظهور حركات التحرّر عبر العالم ومطالباتها بالاستقلال التّام التي سُمّيَتْ فيما بعد بدول العالم الثالث. وتجدر الإشارة إلى أنّ العالم في تلك الفترة كان مقسّما إلى ثلاثة نماذج؛ أمّا الأول، فكان من نصيب المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والدول الاستعماريّة التقليديّة (فرنسا، بريطانيا، إسبانيا...)، بينما كان العالم الثاني للمعسكر الشرقي بزعامة الاتّحاد السوفياتي سابقا، أمّا الدول المستقلّة حديثا، فكان ترتيبها الأخير لأسباب تتعلّق بضعف التنمية

وغياب الديمقراطية في مجتمعاتها. ونتيجة لهذا الوضع وخطورته على الاستقرار السياسي والمسار الديموقراطي، فكّر علماء الاجتماع السياسي في إيجاد وسيلة تكفل وتضمن وحدة المجتمع وتكامله السياسي. ومنه برز للعيان مصطلح التنمية السياسية، حيث قفزت بعديد الدّول التي كانت لها إرادة سياسية حقيقة وجديّة في التطبيق، وهو ما انعكس إيجابا على اقتصاديات هذه الدول. (كاهي، 2018، ص 76).

تطوّر مفهوم التنمية السياسيّة وفق ثلاث مراحل أساسية يمكن ملاحظتها في السياق التاريخي لظهور هذا المفهوم، ما يميّز المرحلة الأولى، هو أنّ عمليّة قياس التنمية السياسية في أيّ مجتمع في العالم كانت تخضع لضرورة توفّر مجموعة من الخصائص السياسية، على غرار: المؤسّسة، الاندماج والشرعية، وما دعّم ذلك هو كتابات "ألموند" و"كومان" و"فيربا" حول التنمية السياسية. (قسايسية و ركاش، 2016، ص 06).

أمّا فيما يتعلّق بالمرحلة الثانية، تحديدا في منتصف الستينيات من القرن المنصرم، التي تميزت بالاجتهادات الحثيثة لعلماء السياسة في إعادة تصوّر تعريف جديد للتنمية السياسية، وربطها بقدرة السلطة على المحافظة على النظام العام. وأبْرزُ مَن قاد هذه المرحلة هو: "هنتجتون" وإسهاماته. (غزلاني، 2014، ص 29).

المرحلة الثالثة كرونولوجيا، تزامنتْ مع السبعينيات مِن القرن ذاته، التي بموجبها أصبحت التنمية السياسية مرادفة لقدرة السلطة السياسية على إعداد وتنفيذ السياسات العامة، من خلال توظيف مدخل الاختيار العقلاني الرشيد التدريجي ضمن مداخل السياسات العامة، حيث اعتبر التغيير صوب التنمية السياسية يكون تدريجيا مرغوبا فيه يراعي المسار التنمويّ للدّولة. وقد استمدَّتْ هذه المرحلة منطلقاتها الفكريّة من إسهامات كلّ من: "بايندر"، "أبتر"، و"ألموند وباول". (قسايسية و ركاش، 2016، ص 06).

الفرع الثاني: تعريف التنمية السياسية

يمكن تفسير مصطلح التنمية من خلال سياقات مختلفة، وينبغي النظر إليها على أنها تقدّم نحو تحقيق الأهداف المعقّدة، مثل القضاء على الفقر، توفير فرص العمل، الحدّ من عدم المساواة وضمان حقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك فإنّ هذا المصطلح يركز على نقطة جوهريّة هي: عنصر التمكين لتحقيق الإنصاف، والمشاركة في مختلف مجالات الحياة، بما فيها صنْع السياسات العامة المحليّة على مستوى الأقاليم (Abuiyada, 2018 p 119)، أمّا فيما يتعلق بتعريف التنمية السياسية لابدّ من التطرّق إلى مجهودات مُفكِّري الغرب، وباحثي العرب على حدّ سواء. وفيما يلي تبيان ذلك:

أولاً- تعريف التنمية السياسية عند مفكري الغرب:

تعدّدت التعاريف المقدمة للتنمية السياسية من قبل مفكري الغرب، ومنه سيتم التركيز على:

1- تعريف لوسيان باي "P. Lucian": يعرّف "باي" التنمية السياسية من خلال عشْر نقاط رئيسَية هي: (العزي، 2017، ص 48-49).

- التنمية السياسيّة هي: الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية؛
- التنمية السياسية هي: تحقيق التغيّير الحكومي؛
- التنمية السياسية هي: بناء الدولة القومية؛
- التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية؛
- التنمية السياسية هي: المشاركة السياسية؛
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية؛
- التنمية السياسية كاستقرار، وتغيير منتظم؛
- التنمية السياسية كتعبئة وقوّة، من حيث قدرة النظام وقوته، في تعبئة وتخصيص الموارد؛
- التنمية السياسية، كجانب من الجوانب، المتعدّدة، للتغيير الإجتماعي.

يركز التعريف المقدَّم من قبل "لوسيان باي" على مجموعة من الشروط، تحتاجها التنمية السياسية حتى تتحقّق بالكيفيّة المثلى، وقد اعتبرها "باي" بأنّها مرادف للتحديث السياسي داخل المجتمع.

2- تعريف غابريال ألموند "Almond Gabriel": "يعرّف التنمية السياسية على أنّها الزيادة في مستوى التّمايز البنيوي والتّخصيص الوظيفي في النظام السياسي الذي يُمكنّه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع". (فاتح، 2012، ص 49).

يتناول التّعريف المقدّم من "ألموند" التنميةَ السياسية من زاوية التخصيص الوظيفي للنظام السياسي وقدْ ربطها بضرورة زيادة التّمايز البنيوي بين مكوّنات النظام، الأمر الذي من شأنه إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

3- تعريف صامويل هنتجتون "S. Huntington": وضع "هنتجتون" مجموعة من المؤشّرات التي إنْ اجتمعتْ كوّنتْ تعريفًا جامعا للتنمية السياسية، وهي: (وهبان، 2003، ص 104-105)

- مشاركة الجماهير في صنْع القرارات ديمقراطيّا من خلال النّظم البرلمانية، والمؤسسات الدستورية والقانونية.
- عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، ووجود حقّ الاعتراض والنقد الموضوعي، ووجود مؤسّسات شرعية تضمن للجماهير متابعة ومراقبة أجهزة الدولة.
- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة، حيث يكون تقلّد مناصب الدولة مكفولا للجميع على أسس موضوعية، وممارسة السلطة فيها تخضع لقواعد يحدّدها ويؤطّرها القانون والدستور.
- نمُوّ الوعي الجماهيري على إدراك المشكلات الحقيقية التي يتخبّط فيها المجتمع والتّعامل معها بحكمة.
- تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة مؤسسات التنشئة السياسية، مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية.

قدّم "هنتجتون" تعريفا يمكن استخلاصه من خلال مجموعة من المؤشّرات والنقاط الجوهرية الواجب توفّرها في النظام السياسي لتجسيد مفهوم التنمية السياسية، على غرار ما ذهب أليه "باي". وما يعاب عليهما (باي و هنتجتون) أنّهما لم يستطيعا تقديم تعريف إجرائي يصف التنمية السياسية بدقّة، وهو ما تداركه ألموند نوعا ما، والسبب ربما يرجع إلى أنّ هؤلاء الباحثين ترعرعوا وعاشوا في بيئات تتسم بالتقدم والتحديث السياسي مقارنة بمفكري العرب.

ثانياً- تعريف التنمية السياسية عند باحثي العرب:

هناك العديد من التعريفات،حاولت من خلالها النخبة الفكرية العربية أنْ تصف مدلول التنمية السياسية، وهذه أبرزها:

1- تعريف "أحمد وهبان": "هي عملية سياسية متعدّدة الغايات، تستهدف فكرة ترسيخ المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع الوطن، وزيادة معدّلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتّصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني محض فيما يتّصل باعتلائها وممارساتها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كلّ منهما هيئة مستقلّة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين". (وهبان، 2003، ص 140)

يتناول تعريف "وهبان" التنمية السياسية من زاوية كونها ممارسة تقوم على فكرة المواطنة، والمشاركة السياسية، والرّفع من كفاءة الحكومة الصادرة عن سلطة شرعية، إضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات خاصة سلطتي التنفيذ والتّشريع وتفعيل آلية الرقابة. كلّها أسس تدعّم مفهوم التنمية السياسية.

2- تعريف "عبد الحليم الزيات": "هي عمليّة سوسيو تاريخية متعدّدة الأهداف والزّوايا تستهدف، تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمدّ أصوله الفكريّة، ومرجعيّته العقائدية، من نسق إيديولوجي تقدّمي، ملائم، تتّسق مقولاته، من مقتضيات البنية الاجتماعية والمحدّدات الثقافية للمجتمع، وتشكّل في الوقت نفسه منطلقا رئيسًا، لفعاليات التعبئة الاجتماعية. ويتألّف هيكل هذا النظام، وقوامه البنائي، من منظومة عريضة، متنوّعة من المؤسّسات السياسية الرّسميّة ومنظّمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعيّة تتمايز عن بعضها البعض بنائيا، وتتبادل التأثير، فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفيّا، وتمثّل بشكل أساسي الغالبية العظمى، من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثمّ تهيّئ المناخ الملائم، لشركاتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية وديناميات العمل العام؛ مَا يساعد في النهاية على تجذير أسباب التّكامل الاجتماعي –السياسي وتعميق مشاعره، وفسح المجال رحبا، أمام توفير الأوضاع المواتية والمناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بوجه عام". (العزي، 2017، ص 46)

يَعتبِر "الزيات" التنمية السياسية بمثابة فلسفة وتوجّه اجتماعي تاريخي، ويرى بضرورة إحداث تغيير جذري في منظومة الحكم التي تعتمد حسب الباحث على توفّر جملة من المكوّنات، والشروط اللازمة لإرساء معالم فكر التنمية السياسية.

3- تعريف "غازي فيصل": "ظاهرة بنيوية ترتبط بعلاقات المجتمع وقوى الإنتاج بالقوّة والسلطة، والوضع الطبقي والاجتماعي، لذا فإنّ الانتقال من التخلّف إلى التنمية، بإعادة توزيع القوى الاجتماعية والثروة الإقتصادية والسلطة السياسية". (كاهي، 2018، ص 77)

تتوافق وجهة نظر "غازي" مع ما ذهب إليه "ألموند" إلى حدّ ما، خاصة فيما يتعلّق بكون التنمية السياسية ظاهرة بنيوية، إضافة إلى أنّ هذه الأخيرة تخضع إلى مبدأ التّرشيد والعقلنة في توزيع القوى والثروة والمناصب السياسية داخل المجتمع. تعريف التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة الفكرية العربية غلب عليه طابع التنظير والإيديولوجيا أكثر من الطابع الإجرائي الواقعي. ومنه فإنّ التعريف بالتنمية السياسية يجمع بين إسهامات الغرب التي جاءت في شكل قواعد وأسس ومؤشّرات، إضافة إلى إسهامات العرب التي قدّمت في شكل فلسفة وإيديولوجيا تنظيرية للتنمية السياسية.

إجرائيًّا، يمكن القول بأنّ التنمية السياسية هي مجموع القرارات والتدابير والإجراءات التي تتّخذها الدولة بمحض إرادتها في شكل سياسات عامة، الغرض منها تسريع عجلة التنمية وفتح سبل الحياة السياسية أكثر، وتعزيز مشاركاتها لدى مختلف فئات الشعب من أجل اللّحاق برَكْب الدول المتقدّمة. تستهدف التنمية السياسية إدخال إصلاحات وتعديلات جوهريّة في المجالين الاقتصادي والسياسي، من خلال إصلاح منظومة الحكم وكيفيّة إدارته وعقلنة ممارساته، إضافة إلى إعادة النظر في البنية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمويّة للمجتمع.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية السياسية

للتنمية السياسية مجموعة من الخصائص والأهداف التي تميّزها عن غيرها من المفاهيم والظواهر السياسية الآخرى. وفيما يلي توضيح ذلك بشكل مستفيض:

الفرع الأول: خصائص التنمية السياسية

هناك مجموعة من الخصائص والسمات والمميزات التي تميز مفهوم التنمية السياسية عن بقيّة المفاهيم الآخرى، من بينها ما يلي: (عباش، 2017، ص 20)

-أنها طويلة المدى، بمعنى متعدّدة المراحل، ذلك أنّ التنمية السياسية تحتاج مدّة طويلة للانتقال بالمجتمعات من كونها تقليدية متخلّفة إلى مجتمعات حديثة متقدّمة.

-أنّ التنمية السياسية عمليّة عالميّة ونظامية متجانسة، لأنّ كلّ المجتمعات معْنيّة بها، ساهمت فيها العولمة وتجلياتها بشكل كبير، بفضل التّطور العلمي والتكنولوجي الذي أحْدثتْه على مستوى العالم، ونظاميّة، بمعنى أنّه أي تغيير في أيّ مجال من مجالات الحياة يتْبعُه تغيير بالمجالات الآخرى، الأمر الذي يجعل كلّ عناصر التّنمية السياسية مترابطة ومتداخلة،وهو ما يُضفي عليها سمة التّجانس.

-التنمية السياسيّة سيرورة دائمة، بمعنى أنّها مستمرّة لا تتوقّف مهما بلغتْ درجة تقدّم المجتمع ونموّه.

-التنمية السياسية عمليّة معقدّة وجذريّة ثوريّة؛ معقدّة، لأنّها تتطلب إعادة تكييف ما هو تقليدي بما هو جديد وصياغة الجديد بما يتلاءم والقديم، وجذرية ثوريّة، لأنها تُحدِث تغييرا جذريّا مع الأنماط التقليدية في الحكم بما يتماشى والحداثة (النمط الديموقراطي).

الفرع الثاني: أهداف التنمية السياسية

يرى "فريديريك" أنّ معظم أدبيات التنمية السياسية قد أهملت وضْعَ أهداف نهائية للتنمية السياسية. ومنه طرح السؤال التالي: من أجل مَنْ نحارب؟ ويقصد بالحرب هنا المجهودات التنموية المبذولة طبعا. فأدبيات التنمية السياسية لا تقدّم قيمًا عليا، أو منظومة متدرّجة للقيم، هنا الأمر متروك للإنسان وتكيفاته مع تفضيلات وأولويات القيم وفق ما يتطلّبه كلّ موقف، ذلك أنّ كلّ موقف يفرض على الفرد تفضيلات معيّنة يختار منها. لهذا يرى فريديريك ضرورةَ تحديد أهداف النظم السياسية المتخلّفة، لأنّ تحديدها يُسهّل عملية المقارنة بين النظم المتخلّفة، وتحديد الأهداف التي تحدث في كلّ أو معظم هذه الأنظمة، إضافة إلى النّظر في تلك الأهداف التي يكون منْبُعها قيميًّا ومعتقديّا (خصوصية المجتمع). وفي ذات الصدد يرى "بريبانتي" أن الأهداف العليا للدولة تحدّد ثلاثة أهداف للتنمية السياسية بمعنى: الأمن والتوسّع الإقليمي؛ تقليل النزاعات؛ تقليل الخلافات الداخلية، يؤدّي إلى العدالة-النظام-الحرية. (دخان و زروقة، 2018، ص 28-29)

هناك العديد من الأهداف الفرعية التي تسعى التنمية السياسية للوصول إليها، من بينها: (رحاب وإبراهيم، 2019، ص 175)

-تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين بغض النظر عن الأصل والإنتماءات الدينية، أو العرقية...

-دعم المشاركة الشعبية في صناعة القرار من خلال تنظيمات مجتمعية تتيح الفرصة للمشاركة وتقلّد المناصب وفق شروط موضوعية ورشيدة، ذلك أنّ الدولة تقوم على ساقين هما: الحكومة والشعب، إذ لا يمكن لها أن تقوم على ساق واحدة.

-إشباع الحاجيات الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق، وذلك من خلال قيام الحكومات بمهامها ووظائفها على أكمل وجه. إجراء من شأنه أنْ يجنّب الوقوع في المشكلات والأزمات، ومنه تحقيق الاستقرار السياسي داخل المجتمع.

-تنمية الشعور بالانتماء والهويّة لدى أفراد المجتمع، من خلال الارتباط الوثيق بالجماعة السياسية التي تمثّل أهدافها.

-الارتقاء بمستوى الثقافة السياسية لدى الأفراد، مَا من شأنه أنْ يساهم في تمكين المواطن من لعب دور إيجابي ومسؤول داخل بيئته.

-تحقيق مكامن القيم الإنسانية على غرار العدالة، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات بما يتلاءم وعقيدة وقيم ومصلحة المجتمع.

المبحث الثاني:
مرتكزات التنمية السياسية

ترتكز التنمية السياسية على مجموعة من الدعائم والمرتكزات منها ما يحاول تقديم تفسير لهذه الأخيرة، على غرار: المداخل المعرفية، ومنها ما يحاول إضفاءها في صورة المؤشّرات، ناهيك عن مجموع المتطلّبات والشروط التي إنْ حضرتْ هيّئت الظروف لتقبّل مقاربة التنمية السياسية، وإنْ غابت، غابتْ معها هذه الأخيرة. تعاني التنمية السياسية من شبح الأزمات، التي في حال تجاوزها وتذليلها، تتحوّل إلى دعامة أساسية ويصبح المجتمع بموجبها مهيّئا، لاحتضان إرث التنمية السياسية.

المطلب الأول: مداخل ومؤشرات التنمية السياسية

مداخل التنمية السياسية تعبّر عن ميولات واتّجاهات للباحثين في دراسة هذا المفهوم، أمّا المؤشّرات، فهي تعبّر عن مدى انعكاس ودرجة تطبيق هكذا مفهوم.

الفرع الأول: المداخل المعرفية للتنمية السياسية

أولاً- المداخل النسقي النظمي:

من أبرز رواد هذا المدخل: "دفيد إستون "D. Easton"، "غبريال ألموند G. Almond"، "دفيد أبتر D. Apter" وغيرهم. وحدة التحليل هي النسق، ويفترض وظائف معيّنة كمتطلّبات للحفاظ على النسق الكلي، إضافة إلى اهتمامه بإثبات العلاقة المتداخلة والاعتماديّة بين مختلف البنى في النسق، (بن كادي، 2008، ص 52). وفي إطار دراسته للنظام السياسي، يستعين بمجموعة من المفاهيم تتمثّل في: المدخلات التي تكون عادة في شكل مطالب واحتجاجات وتأييد...، المخرجات التي تعبّر عادة عن إفرازات السياسة العامة. التحويل وهي العمليّة التي بموجبها يتمّ تحويل المطالب إلى مخرجات. والتغذية العكسية عادة تعبّر عن رضى الجمهور حول مخرجات النظام، تأتي في شكل القبول أو تتحوّل إلى مطالب من جديد في حالة الرفض من قبل العلبة السوداء التي تعبّر عن تفاعل النظام السياسي مع محيطه. هذا الأخير يحافظ على بقائه انطلاقا من قدراته ووظائفه، وتتمثّل قدراته بإيجاز في: القدرة الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، والقدرة الاستجوابية، أمّا فيما يتعلّق بوظائفه، فقدْ حدّدها "ألموند" في: وظائف المدخلات، وتتمثّل في: التنشئة السياسية - تجميع المصالح - الاتّصال السياسي، ووظائف المخرجات هي: صنْع القواعد القانونية -تطبيقها- الفصل في النزاعات يحدّدها القانون (عباش، 2017، ص 22-23).

يدرس هذا المدخل التنمية السياسية من زاوية التحديث السياسي التي تعتبر ذروة العقل البشري. وتعتبر التنمية السياسية هي: "التميز والتخصيص المتنامي للبنى السياسية، وتزايد النزعة العلمانية في الثقافة"،ما يعاب على هذا المدخل هو غموضه اللفظي، وإبهامه المنهجي، وصعوبته الإمبريقية، إضافة إلى عجزه عن التفسير والتنبّؤ (بقى حبيس الإطار النظري). (بن كادي، 2008، ص 53)

ثانياً- المدخل الماركسي:

يعتمد على التحليل المادي للتاريخ، يرى أنّ التنمية السياسية لا يمكن فهْمها بالتركيز فقط على النخبة الحاكمة (الطبقة العلوية)، وبالتالي لا يمكن فهمُها كظواهر فوقيّة، وإنما من خلال دراسة الطبقة

الجماهرية (السفلى أو الكادحة). لهذا فإنّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي وحدات التحليل في هذا المدخل إضافة إلى التاريخ، وما يقترن بذلك من نموّ الوعي واحتدام الصراع بين الطبقات، حيث تكون الغلبة في الأخير للطبقة العاملة، ومنه القضاء على الاستغلال وتحقيق المساواة، وبناء ديمقراطية على أسس اشتراكية. ما يعيب على هذا المدخل: صعوبة التعميم على الدول النامية رغم اعتماده على التاريخ، تركيزه على الصراع الاقتصادي والاجتماعي جعَلَه يهمل باقي الصراعات الأخرى داخل المجتمع. (عباش، 2017، ص 22)

ثالثاً- مدخل العمليات الإجتماعية (التطور الإجتماعي):

يركّز على تلك العمليات الاجتماعية التي تجري داخل المجتمع من تصنيع، وتحضر، التطور التجاري، النموّ التعليمي، الحراك الوظيفي، يتناول التطور لا النسق أو النظام، (الشريفي، 2006، ص 102)، يحاول إيجاد علاقات الارتباط بين متغيّرات يمكن قياسها إمبريقيا (تجريبيا)، من أبرز رواد هذا المدخل "كارل دويتش K. Deutch" وغيره.

وحدة التحليل لدى هذا المدخل هي العملية، من أبرز عيوب هذا المدخل: التركيز على المجتمعات كاملة النموّ وإهمال المجتمعات ناقصة النموّ التي تعاني من مشكلة التغيير السياسي؛ إضافة إلى أنّ هذا المدخل عجز عن تقديم تعريفا نظريا للتنمية السياسية يحدّد المقصود من المتغيرات المقدمة. (بن كادي، 2008، ص 54)

رابعاً- مدخل التاريخي المقارن:

يقوم هذا المدخل على وحدة تحليل أساسية وحيدة هي: المجتمع، من أبرز رواد هذا المدخل: "سيريل بلاك S. Blak"، و "دنكورت روستو D. Rustow"، و"الSSRC" (لجنة السياسة المقارنة) وغيرهم، (بن كادي، 2008، ص 54). يتتبّع التطور التاريخي للمجتمعات ويعقد مقارنات فيما بينها. يحاول توصيف هذه التّطورات وتقديمها في شكل نماذج التي بدورها تحوّل إلى افتراضات بشأن العوامل التي تخلق التباينات بين مختلف تلك النماذج، والمنهج المقارن يفترض إمبريقيا وجود مراحل تمر بها المجتمعات، (الشريفي، 2006، ص 104) والتنمية السياسيّة وفق هذا المدخل تفترض وجود ثلاث متطلّبات رئيسية هي: الهوية (ضرورية للأمة)، السلطة (ضرورية للدولة)، المساواة (وهي ضرورية للعدالة)، (عباش، 2017، ص 24) ما يعاب على هذا المدخل افتقاره للدقّة وصعوبة تعميم النتائج. (بن كادي، 2008، ص 54)

خامساً- المدخل البيئي:

تداركا للهفوات التي وقعت فيها المداخل السابقة التي أهملت البعد البيئي في تفسير مفهوم التنمية السياسية، ظهر للعيان المدخل البيئي، من أبرز رواده "هربترت هوفمان H. Kaufman"، "ودوايت Dwight"، و"يليام سيفن W. Siffin" الذي يقول في هذا الصدد: "لقد تمّ تجاهل الاختلافات الجوهريّة بين بيئة الولايات المتحدة الأمريكية (الإدارية) وتلك التي تخصّ الدول الأخرى"، يؤكّد هذا المدخل على ضرورة مراعاة العوامل البيئية عند تبنّي أيّ صناعة أو سياسة. (عباش، 2017، ص 24)

الفرع الثاني: مؤشّرات التنمية السياسية

تنسجم وتتوافق طرديا مؤشّرات التنمية السياسية مع مؤشرات الحكم الراشد، وذلك على اعتبار أنّ هذين المفهومين مُوجّهان بصفة مباشرة لتلك الدول التي تعاني تنمويّا، خاصة في قارة إفريقيا؛ وتتمثّل هذه المؤشرات في: (بوجانة و بوقوقي، 2018، ص 154-155)

أولاً- الشفافية:

هي نقيض التّعتيم والغموض والسريّة، وتعني ضرورة وضوح العلاقة التي تربط الدولة بالمواطنين، من خلال توضيح مسار صناعة مختلف السياسات العامة، خاصة ما تعلّق منها بالشّقّ المالي وكيفية إدارة المرفق العام من قبل الأجهزة الإدارية في الدولة.

ثانياً-المساءلة:

تعني تقديم شروحات وتوضيحات حول مسار مؤسّسات الدولة، وعادة ما تعكس مدى فعاليّة وكفاءة، أو خداع وغشّ الإدارة في تسيير الشّأن العام، التي تستلزم التّحرّك إزاءها.

ثالثاً- المشاركة والحوار:

ويعكس هذا المؤشّر قيمة ودرجة تأثير الفرد في صنْع واتّخاذ قرارت مرتبطة بمشكلاته وتطلّعاته في إطار السياسات العامة للدولة، لهذا فإنّ التنمية السياسية تفرض توسيع نطاق المشاركة، إضافة إلى كونها تفرض على الدّولة آليّة انتقال المعلومة بسلاسة عبر قنوات مؤسّسية رسميّة.

رابعاً- سيادة القانون:

من خلال وجود قضاء مستقلّ بترسانة قانونيّة تجعل الجميع مسؤولا ومتساويا أمام القانون بطريقة صارمة، تخضع لقواعد والمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان، ويقتضي هذا المبدأ كذلك: المساواة أمام القانون، المسؤولية، العدل في تطبيق القانون، الفصل بين السلطات، المشاركة في صناعة واتّخاذ القرارات، اليقين القانوني، تجنّب التّعسف، الشفافية في الإجرءات القانونية.

خامساً- المساواة:

تقتضي إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه، ذلك على اعتبار أنّ الجميع مُتساوٍ أمام القانون في الحقوق والحريات وفرض الواجبات، لهذا وجب تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بينهم.

سادساً- الفعالية وحسن الاستجابة:

تعكس مدى قدرة الدّولة على تلبية احتياجات مواطنيها من خلال: السّرعة في التنفيذ بجودة وفعاليّة في التطبيق، يعتمد هذا المؤشّر على مدى قدرة الإدارة على توفير المعلومة في أقصر وقت وبالكيفية اللازمة.

سابعاً- التوافق:

إنّ تعدّد الفاعلين ساهم في تعدّد المصالح وتباينها، لهذا كان لزاما خلْق آلية توافقية تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، في إطار سياسة عامة تستهدف أكبر شريحة مجتمعية.

ثامناً- اللامركزية:

وذلك على اعتبار أن سكان المناطق وأقاليمهم هم أدرى بطبيعة مشاكلهم وبخصوصية بيئتهم، لهذا فإنّ التنمية السياسية تستهدف الفرد فتجعله فعّالا في بيئته يصنع ويتّخذ قراراته بمفرده، لذلك تعمل هذه الأخيرة على إجبار الدولة على التّنازل على مجموعة من الصلاحيات المميّزة لصالح فواعل ما دونها وتكون محلية، لهذا تجدها تسهر على إيجاد آلية مناسبة لتقييم وتصحيح مسار السياسات العامة والتّصدّي لأيّ إساءة في استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام.

تقتضي التنمية السياسية تطوير تشريعات وتحديثها بصفة مستمرّة لكي تتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع، هذا التطوير يعتمد بالأساس على وجود برلمان قويّ وكفء يمثّل الإرادة الحقيقة للشعب يعمل على تجسيد الرقابة الفعليّة على أعمال السلطة التنفيذية (ممارسة المهام الدستورية). (قسايسية وركاش، 2016، ص 08)

المطلب الثاني: التنمية السياسة: المتطلبات، الأزمات

تحتاج التنمية السياسية مجموعة من الشروط والمتطلّبات تمثّل منطلقا رئيسًا لأيّ مجتمع يريد أنْ يتبنّى فكْر هذه الأخيرة. تعاني دول العالم الثالث ـ عموما ـ والدول العربية والإفريقية خصوصا من عديد المشاكل والأزمات التي تحدّ بينها وبين مقاربة التنمية السياسية؛ لهذا كان لزاما علينا تذليلها إنْ استحال اجتثاثها. يذكر أنّ تغييب هذه الأزمات يعدّ دعامة ومرتكزا أساسًا للتنمية السياسية.

الفرع الأول: متطلبات التنمية السياسية

يمكن تمييز نوعين من المتطلّبات والشروط التي يحتاجها أيّ مجتمع لتبنّي مقاربة التنمية السياسية، أمّا الأول فهُو كإجراء للتّحول السياسي والديمقراطي على مستوى أنظمة الحكم، والثاني جاء في شكل مساهمة من "لاسويل Lasswell" و"هلمبرج Holemberg" من خلال وضْع ستّ معايير لتحديد مستوى القيم للدول النامية.

أولاً- متطلبات التنمية السياسية كسبب رئيسي للتحول السياسي والديموقراطي:

ويمكن إيجازها فيما **يلي**: (عياد، 2013، ص 101-102)

1- فاعلية النظام السياسي: إنّ العلاقة التي يفترض أن تكون بين الحاكم والمحكوم هي علاقة تأثير وتأثّر من خلال ثنائية الشعب والسلطة ذات الوجود الشرعي المستمدّ من هذا الأخير، على اعتبار أنّ الشعب مصدر كلّ سلطة، تقتضي الشرعية السياسية وجود حكم يتّسم بكونه صالحا، لأنّ السلطة ليست امتيازا ممنوحا لأشخاص دون غيرهم، ومهْما كانت اعتباراتهم، والاستمرار في السلطة يعكسه مستوى وقوّة الأداء ومدى القدرة على الوفاء بالالتزامات الحقيقيّة تجاه المجتمع، وليس بيْع الوهم كما تعمد إليه بعض الأنظمة الفاسدة خاصة العربية منها.

2- وجود منظومة قيمية تعكس مستوى الثقافة السياسية للمجتمع، تعمل على تذليل الصراعات والنزاعات بين مختلف الأطراف داخل المجتمع، تكرّس التسامح قبول الرأي والرأي الآخر، تهيئ الشروط اللازمة للتنافس الحرّ والنزيه وغير التناحري.

3- المشاركة السياسية: تجعل الفرد فعّالا في مجتمعه من خلال الاهتمام بمطالبه ومشاكله والسّعي لحلّها، هنا نميّز بين نوعين من الثقافة السياسية: ثقافة تبعية تكرّس الاستسلام والانصياع الكلّي للحاكم مهما كانت قراراته جائرة، وثقافة المشاركة وفيها يؤدّي المواطن دورا محوريا وموجّها لحركية التغيير عن طريق عديد الوسائل كالمظاهرات، الاحتجاجات، الإضرابات... التي تكون في قالب تنظيمي تجسّد حجم وعي المواطن بشؤون مجتمعه.

4- العمل على إيجاد حلول اقتصادية وهيكليّة تمتصّ الاحتقان الشعبي، والضغط، وعدم الاستقرار الذي يعيق عمل النظام السياسي.

5- إشراك تنظيمات المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني بمثابة العين الفاحصة لعمل السلطة والحكومات. هنا نميز فرضية أثبتت صحّتها والقائلة: بأنّ تنظيمات المجتمع المدني كلّما كانت قوية ومعقّدة كلّما تضاءلت نسبة بقاء الأنظمة الفاسدة،وهيّأت للتغيير السياسي والعكس صحيح، تجدر الإشارة إلى أنّ قوّة مؤسسات المجتمع المدني عادة تستمدّها من الاستقلال الإيديولوجي والمالي عن النظام السياسي.

ثانياً- متطلبات التنمية السياسية حسب "لاسويل و هلمبرج":

وهي بدورها تنقسم إلى: (دخان وزروقة، 2018، ص 30-31)

1- تراكم القوة الذي يؤدّي إلى تحقيق الاستمرارية الذاتية، حيث يقول "لاسويل": "نحن نقبل مفهوما للتنمية السياسية باعتبارها تتابعا نحو مستوى من تراكم القوّة يكفل لنفسه الاستمرار والبقاء، وهذا يعني أنّ السمات البنائية كهدف مفضّل ومنشود، يجب أن يتمّ بلورتها في صورة محدّدة. كما يجب أن يوجه الاهتمام إلى الأوضاع والقدرات التي تتحدّد من خلالها عملية تراكم القيم".

2- المشاركة الواسعة في السلطة على المدى البعيد، وهنا يرى الباحثان "لاسويل وهلمبرج" بضرورة إيجاد إيديولوجيا للتقدم، ويشيران إلى قبول الفرض الشائع والقائل: بأنّ النموّ الاقتصادي الشائع يؤدّي تلقائيا إلى تحقيق التنمية السياسية، باعتباره إشكالا يؤرّق أي سلطة في العالم، وقد يؤزّمها.

3- ضرورة تحقيق القوّة الكافية لتحقيق الاستقلال القومي، يتناول هذا النموذج المطالب السياسية المؤثرة في التنمية السياسية، إضافة إلى مطالب من شأنها أنْ تحقّق نموًّا وتطوّرا في كل القطاعات الحكومية والقيم وكافة عناصر النظام السياسي.

4- القدرة على القيام بدور المسؤول في السياسة الدوليّة، إذ أنّ الدولة قد تجد نفسها في أمسّ الحاجة لمساعدات خارجية. خطوة قد تجد ترحيبا أو رفضا من قبل الطبقة الحيّة في المجتمع (النخبة) أو بقية عناصر المجتمع. ويرتبط رضى وعدم رضى المجتمع من هذه المساعدات انطلاقا من سياق وطريقة تقديمها بالكيفية التي تضمن حفظ كرامة واستقلالية الدولة داخليا وخارجيا.

5- ضرورة وجود بنى وتنظيمات مجتمعية رسمية وغير رسمية منظمة، أو غير منظمة تكون سندا للسلطة في حلّ المشكلات والمطالب المجتمعية بصورة واقعية ومبتكرة، ولتحقيق ومواصلة المستوى المتزايد للمشاركة في كل القيم.

6- تتبّع توقيت عوامل التنمية: تطرح التنمية السياسية دليلا استراتيجيا مرشدا يحدّد توقيت التنمية، وتحديد مواقعها زمانيا ومكانيا، والتي من شأنها تحقيق نتائج نهائية تتصف بكونها باهرة. هذا

المتطلب يجسّد درجة رشاد وعقلنة صانع القرار، لأنها في النهاية تعكس إيديولوجية ونمط تفكير تساهم في تحقيق النهضة.

الفرع الثاني: أزمات التنمية السياسية

قبل التّطرق إلى أهمّ أنواع الأزمات التي قد تحول دون تطبيق مقاربة التنمية السياسية في المجتمع، التي نجدها بصفة كبيرة في الأوطان العربية ـ عموما ـ والمغاربية ـ خصوصا ـ، لابدّ من التّعريج على تعريف الأزمة، وأهمّ مسبّبات الأزمات على مستوى النظام السياسي.

أولاً- تعريف الأزمة:

تعدّدت المسمّيات في الأدبيات السياسية التي أطلقت على المعيقات التي تعاني منها الدول المتخلّفة وخاصة العربية، حيث تعاني هذه الأخيرة عجزا ملحوظا في التنمية بأجيالها المختلفة، لعلّ أبرز هذه المسمّيات: (تحديات التنمية السياسية) عند "غبريال ألموند G. almond"، وأطلق عليها "روسو Rosseau" مسمّى (متطلّبات التنمية السياسية). أبلغ مصطلح أطلق على هذه المعيقات هو ما ذهب إليه "لوسيان باي Pay. lucian" بالتنسيق مع لجنة السياسة المقارنة الأمريكية، حين أدرجت تحت مسمّى (الأزمات). (محوز، 2015، ص 355).

تعدّدت التعاريف المقدّمة لمصطلح الأزمة، ومن أبرز هذه التعاريف ما ذهب إليه "رينر T. Rainer"، الذي ربطها بمجموعة من النقاط هي: (Ghafoori & Kafrudi, 2016, p 221)

1- نقطة التّحول في الأحداث والإجراءات التي تخلّف عواقب غير متوقّعة أو محسوبة.
2- مجموع الأوضاع التي قد تتطلّب سرعة اتّخاذ الإجراءات من قبل القائمين على عملية التّدخل.
3- تهديدات خطيرة تتعلّق بالجانب الأمني.
4- الظروف التي تخلّف مستوى عاليا من عدم اليقين.
5- فقدان السيطرة والتّحكم في الأحداث والمتغيرات.
6- شحّ المعلومة التي من شأنها أن تزيد من حدّة وشدّة الأزمات.
7- ظهور متغيّرات وظروف مستجدّة ناجمة عن تفاقم وتفاعل الأحداث فيما بينها.

ثانياً- أسباب الأزمة:

تنقسم أسباب الأزمة إلى: أسباب سياسية، أسباب اقتصادية، وأسباب اجتماعية موضّحة كما يلي:

1- الأسباب السياسية:

وتتمثّل أهمّ الأسباب السياسية في: (كاهي، 2018، ص 80)

-غياب سلطة سياسية قويّة قادرة على إدارة الأمور المتعلّقة بالحياة السياسية، وإدخال التغييرات الهيكليّة والتنظيميّة على مستوى مؤسّسات الدولة.

-فشل مؤسّسات الدولة في إدارة الشّأن العام، المقصود هنا الأجهزة البيرقراطية التي تتحوّل بموجب هذا الفشل من أجهزة خدمة إلى أجهزة حكم، وهذا ما يزيد من الهوّة بين النظام السياسي والمجتمع.

-غياب شرعية السلطة الحاكمة، التي تظهر جليّا من خلال مسألة الحريات وكيفية التعامل معها، إضافة إلى التسلّط والقهر. كلّها عوامل تزيد من حدّة الأزمة بين النظام السياسي والمجتمع.

-تفشّي واستفحال ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مختلف مفاصل الدولة، ومنه تدخل مؤسّسات الدولة في حالةٍ من اللاعقلانية واللارشاد، ما قد يُهيّئ الظروف لأزمات آخرى.

2- الأسباب الاقتصادية:

تتعلّق بخيارات السلطة في الجانب الاقتصادي، ونتشأ هذه الأزمة نتيجة ضعف المردود العام للمنشآت الاقتصادية وزيادة الإنفاق العمومي دون جدوى، ضف إلى ذلك عجز النظام السياسي عن خلق اقتصاد متنوّع نتيجة اعتماده الشبه كلي على اقتصاد أحادي، غالبا ما يكون الريع البترولي، ناهيك عن الفشل في إيجاد علاقة متجانسة بين الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية، خاصة في حالات التّحوّل الديمقراطي أين يتمّ الكبح العمدي للأداء الاقتصادي. هذه الظاهرة تتواجد بكثرة في دول العالم الثالث ذات الأنظمة الشمولية والتسلطية. (كاهي، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، 2019، ص 25)

3- الأسباب الاجتماعية:

قد تحْدث اختلالات خطيرة سواء أتعلّق الأمر بالشرائح المجتمعية المختلفة أم بين المجتمع والنظام السياسي. والأزمة الاجتماعية قد تحدث كنتيجة للأسباب التالية: (كاهي، التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع، 2018، ص 80)

-لجوء الدولة إلى سياسات قمعية وتعسفيّة تجاه المجتمع

-احتدام التنافس بين القوى الاجتماعية المتعدّدة ذات المبادئ الفكرية والسياسية، الأمر الذي قد يؤدّي إلى انتقال مدروس نحو توازن جديد للقوى الحزبية والسياسية.

-سقوط النظام تحت مطرقة الضغط الاجتماعي المتزايد، وغياب قنوات صالحة لاسيتعاب هذا الصراع من جهة وإعادة تأسيسه سلميا من جهة ثانية.

ثالثاً- أنواع أزمات التنمية السياسية: وتتمثل في:

1- أزمة الهوية:

تقوم على افتراض جوهري هو: كلّما زادت حدّة أزمة الهوية، يحدث المزيد من الاغتراب في المجتمع. فأزمة الهوية ترتبط بالتركيبة المجتمعية للدول على غرار العوامل التاريخية، اللغوية، العرقية، الدينية، الثقافية...، (Kundi, 2009, p 03)، تعرّف الهوية على أنها: "الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه، والعمل معا في سبيل تحقيق الأهداف العليا للحيز الذي يجمعهم" (كاهي، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، 2019، ص 27).

تنتج عادة هذه الأزمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشتركة بين أعضاء المجتمع السياسي، مَا يضعف الشعور بالانتماء للدولة والولاء لها، الأمر الذي يجعل الوحدة الوطنية للدول مهدّدة بالانهيار (محوز، 2015، ص 356). تزداد حدّة هذه الأزمة في دول العالم الثالث والدول حديثة الاستقلال لعوامل مرتبطة بالاستعمار، قد تبدأ هذه الأزمة اجتماعية محضة إذا فشل النظام السياسي في احتوائها لتتحوّل إلى صراع سياسي هوياتي، وخير مثال يقدّم في هذا الصدّد: دولة السودان، حيث بدأ الصراع داخل المجتمع، ليصل إلى حرب أهلية تغذيها أطراف أجنبية لتنتهي بتقسيم البلاد. (كاهي، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، 2019، ص 28)

2- أزمة الشرعية:

يعرّفها "لوسيان باي" بأنها: "انهيار في البناء الدستوري والآراء الحكومية ينجم عن الأخلاق حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام"، ومنه يتعذّر على السلطة القائمة إيجاد سند منطقي للاستمرار في الحكم، إضافة إلى غياب مؤسّسات سياسية قادرة على تسيير الحياة السياسية للبلاد، (فراحي، 2017، ص 183). وأزمة الشرعية تأخذ عديد الصور، فقدْ تكون مجتمعية،أو قانونية، أو أخلاقية أو كلها معا، (محوز، 2015، ص 356) لهذا فهي تعدّ مأزقا خطيرا للنظام السياسي، لأنها تمهّد الطريق أمام أزمات أخرى، تنتهي على المدى الطويل بالفوضى والتفكّك (Kundi, 2009, p 03)، تعاني المنطقة العربية كثيرا من غياب الشرعية، خاصة في منطقة المغرب العربي، حيث يرى "الجابري" أنّ بوادر هذه الأزمة بدأت تظهر جليّا بعد عشرين سنة من استقلال هذه الدول، وبعد فشل عديد البرامج والمخططات التنموية وزيغ الإيديولوجيات. هذا ما مهّد للمظاهرات، وخروج الشعوب للشوارع، وفي كثير من الأحيان ظهور قطيعة بين الإدارة والمواطن. (فراحي، 2017، ص 183)

3- أزمة المشاركة:

تنجم هذه الأزمة عن شكلية أو انعدام التشريعات والمؤسسات الضامنة للمشاركة الشعبية في الاستحقاقات السياسية، إضافة إلى ذلك، عدم استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية، إذ تعدّ محرّكا رئيسا لهذه الأزمة، هنا يكون القمع والخوف أو كما عبّر عنه "جون لوك J. Locke" (بسلام المقابر) هو المجسّد لطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع. (محوز، 2015، ص 357)

وتعرف المشاركة حسب "صامويل هانتنجتون" بأنها: نوع من النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي" (فراحي، 2017، ص 185)، فمفهوم المشاركة يجسّد جدلية القائد والأتباع. لهذا فإنّ المشاركة تنطوي على أهمية بالغة ومحورية في أنظمة الحكم الديمقراطية، حيث يسعى القائد لخدمة مصلحة التابع، ومنه تغليب المصلحة العامة على الشخصية، (Kundi, 2009, p 03)، لهذا فإنّ إفساح المجال أمام النموّ الإقتصادي وفتح سُبل المشاركة السياسية والإسهام في صنع السياسات العامة، حتى لا يكون حقّا تتفرّد به السلطة وتحرم منه تنظيمات المجتمع المدني خاصة في الدول العربية لتحقيق التنمية السياسية، إذا ما ربطناها بمفهوم المجتمع المعرفي القائم على البحث العلمي، والرفع من مستويات الكفاءة والمهارة. (فراحي، 2017، ص 185-186)

4- أزمة التوزيع:

تحدث أزمة التوزيع كنتيجة طردية للتوزيع غير العادل للحقوق والموارد والواجبات بين أفراد المجتمع وجماعاته وأقاليمه، ومنه يختلّ المجتمع ويشيع الغبن واللامساواة، (محوز، 2015، ص 357) ويرى في هذا الصدد "لابارمبارا J. Lapalambara" بأن مشكلات الحكم هي في الأصل مشكلات توزيع. (فراحي، 2017، ص 184)

وتزداد حدّة هذه الأزمة في الدول النامية التي تعاني تخلّفا ملحوظا اقتصاديا بسبب عديد الاختلالات في قدرة النظام الإنتاجية. وتشير معظم الدراسات التي تناولت الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا وآسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، أنّ السبب وراءها يكمن في أزمة التوزيع؛ من خلال محاباة الأنظمة السياسية لفئة على حساب بقيّة الشرائح المجتمعية لاعتبارات تتعلّق بالموالاة أو الخصوصيات المعروفة، وبعض الحساسيات السياسية. إنّ السمة البارزة لهذه الدول هي أنها خرجت من الاستعمار حديثا، إضافة إلى كونها دولا ريعية أو زراعية تفتقد لأدنى شروط الدول المصنّعة، وجدت نفسها بعد الاستقلال مطوّقة بإتفاقيات معظمها تقضي باستنزاف ثرواتها من قبل الدول التي استعمرتها، وهو ما يعمّق من حدّة أزمة التوزيع، حيث تبقى هذه الدول في خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية. (كاهي، التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع، 2018، ص 87)

5- أزمة التغلغل:

يقول "لابارمبارا" أنّ أزمة التغلغل بمعناها الواسع هي: الامتثال للسياسة العامة المعلنة من قبل السلطة الحكومية المركزية-وهي كعملية غائبة-تتوقف على قدرة السلطة في النفاذ-جغرافيا-داخل البنى التي كانت من قبل معزولة أو تعدّ أجزاء مستقلّة عن المجتمع، والسيطرة على كل من هذه البنى وغيرها من المناطق التي يتعذر الوصول إليها". (فراحي، 2017، ص 184)

باختصار،فإن أزمة التغلغل تتمثّل في عجز النظام عن تجسيد أدوار المنوطة به التي يفترض أن تكون منبثقة عن الإرادة الشعبية. هذا العجز هو عجز أفقي على الامتداد الجغرافي للدولة، وعمودي يمسّ مختلف شرائح المجتمع. ومنه يغيب النظام السياسي عن الحياة الإجتماعية بصفة شبه كلية، باستثناء تلك المجالات التي يفرض حضوره فيها قسريا بالقوة والإكراه. (محوز، 2015، ص 358) تنتشر هذه الأزمة في الدول العربية بقوّة، حيث تعمد الأنظمة إلى إقصاء المجتمع المدني من الحياة السياسية وتستغل سلطة الإكراه وتجنيد الجيوش وقمْع الشعوب، في الوقت الذي كان يجدر بها التعاون مع أطياف المجتمع المدني للخروج من دائرة التخلف. هذا ما يؤسّس إلى قطيعة وتفرّد السلطة بالحكم لوحدها. (فراحي، 2017، ص 184)

6- أزمة الاندماج:

تنتج أزمة الاندماج عن فشل النظام السياسي في تحقيق التكامل واللحمة الاجتماعية، بفعل تغييب الإرادة الشعبية والعجز عن توحيد قيمها وأهدافها، ما يؤدّي إلى حدوث قطيعة بين النظام السياسي ومجتمعه، وبالتالي تهيئ الظروف للتّصادم (محوز، 2015، ص 358)، ويرى في هذا الصدد "باي" بأنّ حلّ أزمة الاندماج هي حلّ فعّال لكلّ من أزمتَيْ التوزيع والتغلغل، وبالتالي كلما كانت الحكومة

مندمجة بصورة جيدة مع المجتمع،انعكس ذلك على الأداء العام للنظام السياسي والعكس صحيح (عباش، 2017، ص 29).

7- أزمة التنظيم السياسي للسلطة:

يعتبر وجود السلطة ضروريّا لقيام الدولة، ذلك أن أساس قيام الدولة بوظائفها الداخلية والخارجية هو وجود هذه الأخيرة، إضافة إلى كونها تحمي مصالح الأفراد والجماعات، وتنظم الحياة العامة للمجتمع. ووجود أزمة تنظيم السلطة يعني بالضرورة اختلال البنى الاجتماعية،وبالتالي كبح نشاطات المجتمع. إنّ معظم النظريات المفسرة للسلطة التي من أبرزها نظريات العقد الاجتماعي قد أجمعت على أن السلطة هي وليدة الحاجة إليها، لكن إن كانت السلطة في حاجة إلى تنظيم، فالمجتمع لن يكون في حال أفضل منها. (كاهي، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، 2019، ص 40)

كذلك يمكن أن ترتبط إخفاقات التنمية السياسية بالإسهامات المحدودة لمفكّري دول العالم الثالث، لأن عجز التنمية لم يرتبط يوما بمحدودية الموارد الطبيعية ومكونات التنمية بقدر ما ارتبط بنقص وانعدام الإسهام الفعلي والحقيقي للنخبة الفكرية التي تعمل على ربط الحاجة الاجتماعية بالتنمية، (هيجوت، 2001، ص 22). ومنه فإنّ على الباحث أنْ يكون ابن بيئته، يتأثّر بمشاكلها ويتأرق لإيجاد حلول المناسبة لها.

كما ترتبط إخفاقات التنمية السياسية بظاهرتين أساسيتين، إلى جانب ما تمّ ذكره، تمثّلت الظاهرة الأولى بظهور ما تسمّى بالنزعة البراغماتية وطغيان التفكير القصير المدى الذي يشير إلى أنّ تعامل الدولة مع مدخلاتها يغلب عليه طابع التّعامل بالأزمة أو المسكّن (حلول ظرفية)، ظاهرة نجدها طاغية في المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج. أمّا الظاهرة الثانية فتمثّلت في ظهور تيار مناهض لمقاربة التنمية السياسية، ويدعى بـ: مدرسة التبعية. هذه الأخيرة وقعت في تناقض كبير تمثّل في الانطلاق من نفس مسلامات التنمية السياسية، وفي الوقت نفسه انتقدتها، رغم ذلك إلا أنها فشلت في تجاوز الواقع السياسي لدول العالم الثالث (نصر، 1981، ص40-41). ومنه لا يمكن ربط فشل التنمية السياسية فقط بمسمّى الأزمات، لأنّ الإسهام المحدود لنخبة مجتمعات العالم الثالث، والظاهرتان السالفتان في الذكر، كلّها عوامل، إلى جانب الأزمات أبعدتْ هذه الدول عن مسار التنمية السياسية، وبالتالي لا يزال مشروع اللّحاق بركب الدول المتقدّمة في أشواط التنمية حبيس التنظير.

الخاتمة:

خَلُصت هذه الدراسة إلى جملة من **الاستنتاجات**، نذكرها في النقاط التالية:

1- أنّ التنمية السياسية كمدخل مقارباتي في المفاهيم والمعارف قد وجّه للدول المتخلّفة أبرزها حديثة الاستقلال، هدفت هذه المحاولة الإنسانية لمواكبة الحداثة والتنمية خاصة أنّ هذه الأخيرة تعيش مراحل جدّ متقدّمة (دول العالم الأول).

2- أن ظهور مفهوم التنمية السياسية أول مرّة تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبروز حركات التحرّر ودول العالم الثالث، حيث كانت السمة الغالبة عليها هي التخلّف عن الركب التنمويّ للدول.

3- أن مفهوم التنمية السياسية تطور وفق ثلاث مراحل تميزت بـ: وجوب توفّر مجموعة من الخصائص السياسية على غرار المؤسّسة؛ إعادة صياغة تعريف التنمية السياسية وربطه بمفهوم السلطة ومدى قدرتها على الحفاظ على النظام العام؛ ربط التنمية السياسية بمدخل الاختيار العقلاني الرشيد الذي يقضي بضرورة تبني الفكر التنموي تدريجيا.

4- أن تعريف التنمية السياسية اختلف عند النخبة الغربية عنه عند النخبة العربية، فالأولى ربطته بمؤشرات وقواعد وخصائص بنيوية، أما الثانية فأعطته بُعدا قيميّا وإيديولوجيا، ذلك أنّ فكر التنمية السياسية هو أيديولوجيا مجرّدة وتصوّرات ذهنية، قبل أن يكون آليات وقواعد متّبعة.

5- ما يميز مفهوم التنمية السياسية هو الاستمرارية وطول المدى، إضافة إلى التعقّد والبعد العالمي والتجانس.

6- ترتبط التنمية السياسية بأهداف النظام السياسي المتفتّح على بيئته الاجتماعية، إضافة إلى مدى توفّر الخيارات أمام صانعي القرار في الدولة، وبالتالي فإن أهداف النظام السياسي تعكس قيمة التنمية السياسية في المجتمع.

7- تعتمد مقاربة التنمية السياسية في إطارها المعرفي على مجموعة من المداخل المعرفيّة، التي حاولت أنْ تقدّم تفسيرا لهذه المقاربة حسب إيديولوجية وتوجّه كلّ مدخل.

8- قياس درجة تطبيق مقاربة التنمية السياسية في مجتمع من عدمها، يرتبط أساسا بمدى توفّر الشروط الموضوعية لدى هذا الأخير من جهة، إضافة إلى مجموع المؤشّرات التي تعتبر انعكاسا حقيقيا لهذه المقاربة من جهة ثانية.

9- نجاح مقاربة التنمية السياسية في دول العالم الثالث يرتبط بصفة كبيرة بمدى قدرة النظام السياسي داخل الدولة على الحدّ من أزمات التنمية السياسية، على غرار: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التوزيع، الإسهام المحدود للنخب الفكرية لدول العالم الثالث...، ومنه بطلان الفرض الرئيسي المنطلق منه.

الإحالات والمراجع:

1. أحمد وهبان. (2003). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
2. إلياس قسايسية، وجهيدة ركاش. (ديسمبر، 2016). إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم. مجلة أبحاث(العدد الثاني)، صفحة 06.
3. حسن بن كادي. (2008). التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها. 52. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

4. رضا حمزة بوجانة، وإبراهيم بوقوقي. (2018). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الإقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية. مجلة الباحث (العدد الأول)، الصفحات 154-155.
5. ريتشارد هيجوت. (2001). نظرية التنمية السياسية (المجلد الأولى). (حمدي عبد الرحمان، المترجمون) الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.
6. سمير محمد عياد. (جانفي، 2013). إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحوّل السياسي. مجلة أكاديميا(العدد الأول)، الصفحات 101-102.
7. عائشة عباش. (2017). إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي تونس نموذجا (المجلد الأولى). برلين: المركز الديمقراطي العربي.
8. علياء العزي. (2017). الإعلام العربي والتنمية السياسية. البحرين: معهد بحرين للتنمية السياسية.
9. عمر محوز. (ديسمبر، 2015). متغير التنمية السياسية في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية. مجلة حوليات(العدد الثالث)، صفحة 355.
10. كمال فاتح. (2012). دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر (رسالة ماجستير). 49. كلية الحقوق والعلوم السياسية، وهران: جامعة وهران.
11. مبروك كاهي. (يناير، 2018). التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع. مجلة تحولات، صفحة 76.
12. مبروك كاهي. (جوان، 2019). التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي. مجلة الدراسات القانونية(العدد الثاني)، صفحة 25.
13. محمد عارف نصر. (1981). نظريات التنمية السياسية. القاهرة: دار القارئ العربي.
14. محمد عبد الحي رحاب، وأحمد عبد السلام إبراهيم. (جانفي، 2019). معوقات التنمية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي في السودان. دفاتر السياسة والقانون(العدد الأول)، صفحة 175.
15. محمد فراحي. (جويلية، 2017). التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد: الجزائر نموذجا. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية(العدد الأول)، صفحة 183.
16. نداء صادق الشريفي. (2006). تجليات العولمة على التنمية السياسية. عمان: جهينة للنشر والتوزيع.
17. نور الدين دخان، وإسماعيل زروقة. (سبتمبر، 2018). التنمية السياسية: إشكالات هندسة التغيير. مجلة مدارات سياسية(العدد السادس)، الصفحات 28-29.
18. وداد غزلاني. (ديسمبر، 2014). التنمية السياسية: إشكالية المفهوم والتوظيف في الفكر الغربي والعربي-دراسة مقارنة-. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية(العدد التاسع)، صفحة 29.
19. *Abuiyada, R. (2018, September). Traditional Development Theories have Failed to Address the Needs of the Majority of People at GrassrootsLevels with Reference to G A D. InternationalJUournal of Business and Social Science(No 09), p. 119.*
20. *Ghafoori, A, & Kafrudi, E. A. (2016). Political Development and the Influential and Distributive Crisis. Journal of Politics and Law(No 05), p. 221.*
21. *Kundi, A. M. (2009). Crises of Political Development and Human Rights Violations. Islamabad: Pak Institute for Peace Studies.*